أين الأقاليم بلجنة الخمسين؟

ماذا دار بلجنة الخمسين المنعقدة برئاسة السيد عمرو موسى رئيس اللجنة، وماذا دار من حوارات من شد وجذب لبعض من البنود المزمع إصدارها أو تعديل لبعض منها، وخاصة السلطة القضائية التى بدأت بأول الخلافات باللجنة، لقد هددت بالانسحاب من اللجنة سواء من السلطة التنفيذية أو التشريعية، ومازال الخلاف قائمًا ولم ينته بعد، وهناك معارضة من لجنة الخمسين بالنسبة للقوات المسلحة، وهل يجوز وزير الدفاع هو القائد العام للقوات المسلحة ويُعين من بين ضباطها الأغلبية من اللجنة بعد موافقة المجلس الأعلى القوات المسلحة، لأن الجيش جزء من السلطة التشريعية، وأنه منصب سياسى، وهناك الخلاف الأساسى والرئيسى للجنة الخمسين لحساسية المنصب للأمن القومى المصرى، وهو الدينامو الحقيقى لسياسة الدولة، وأن القوات المسلحة ملك للشعب مهمتها حماية البلاد والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، لأن القوات المسلحة أمنية وسياسية ومدنية،

والبعض يحاول تقويض وتقييد صلاحيات قواتنا المسلحة بشتى الطرق وبأية طريقة كانت، ولقد نشبت خلافات أخرى بخصوص مجلس الشورى، ونادى بعض أعضاء اللجنة باللجوء لإلغاء مجلس الشورى باعتباره مجلسًا للديكور لا نفع له وإجماع آخر من لجنة الخمسين مطالبين بإلغاء الأحزاب الدينية، بعضهم الآخر يطالب بضرورة تقليص سلطات وصلاحيات رئيس الجمهورية وآخرون يقومون بدور المعرقل الذى نسميه بالشريك المخالف والمتفزلكون لم يرضوا بأن يمر عمل اللجنة بسلام ويختلقون خلافات دون مبرر وأصبح كل واحد عالم ذرة وخبير اقتصادى وحربى ومفتى فى أمور الدين، وكل آمالهم خبيثة عمل حملات لزعزعة الثقة والتشكيك ومحاولات ضرب الوحدة الوطنية.

إن لجنة الخمسين منقسمة وتحكمها المصالح الشخصية إذن لا وقت للانقسامات اليوم، ولا مجال للخلافات وكفانا قرابة الثلاثة أعوام من التخبط فى مراحل انتقالية لم تحقق شيئًا ولو هدفًا واحدًا من أهداف الثورة، بل أنهكتنا كمصريين والدولة أيضًا أصابها الهذيان، وأتمنى من كل قلبى بأن نسير على خارطة الطريق بلجنة الخمسين ولو بالخطأ فى بعض مراحلها أفضل من محاولتنا تعديل مسارها أو الخروج عليها لسد باب الفتن وإغلاق جميع الطرق أمام المتربصين والمتلاعبين بالوطن وكفانا هلوسة الميادين دعونا نفوق والقطار لن ينتظر أحد وغيرنا سيركب ويتركنا ولنبحث عن مشاركة الكوادر

الوطنية الحقيقية بكل محافظات مصر من أقصى الشمال والجنوب، هذا لتكملة لجنة الخمسين قبل انقضاء اللجنة، وستكون حينذاك غير مكتملة الأركان لغياب الكثيرين، وحتى نلملم أوراقنا المبعثرة هنا وهناك مع سرعة إصدار قانون التظاهر وتطبيقه بالفعل حفاظًا على الأمن العام، ولن يفلح بأن يسير كل مواطن على هواه، نريد قوانين عادلة ووطنية نزيهة دون إقصاء لأى كان أو فصيل من أبناء الوطن مهما كان انتماؤه على أن نبدأ المصالحة الوطنية هدفها العمل باعتبار أن مصلحة الوطن فوق كل اعتبار.

مجلة النهار عدد:يناير 2014م